

## الإفصاح عن قائمة التغير في حقوق الملكية

### قائمة التغيرات في حقوق الملكية

-يجب على المنشأة أن تعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية و توضح في صلبها ما يلي:

(أ) صافى الربح أو الخسارة عن الفترة.

(ب) كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات و الأرباح و الخسائر – والتي تم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية وفقاً لما تتطلبه معايير أخرى و مجموع هذه البنود.

(ج) اجمالي البنود والنتيجة من (أ) و (ب) أعلاه موضحاً به بصورة منفصلة نصيب مساهمي الشركة الأم ونصيب الأقلية.

(د) لكل بند من بنود حقوق الملكية يتم إثبات أثر التغيرات في السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء.

-يجب أن يتم أيضاً عرض ما يلي سواء ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات:

(أ) المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية بصفتهم مع الإفصاح عن التوزيعات لهم بصورة منفصلة.

(ب) رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية والحركة خلال الفترة.

(ج) تحليل الحركة ما بين رصيد كل نوع من أسهم رأس المال وكل بند من بنود الاحتياطات في أول وآخر الفترة مع الإفصاح المستقل عن حركة كل منها.

-يتطلب هذا المعيار ضرورة تضمين أرباح و خسائر الفترة بكافة بنود الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال هذه الفترة ما لم يتطلب معيار آخر خلاف ذلك . فهناك معايير أخرى تتطلب الاعتراف ببعض الأرباح أو الخسائر مباشرة كتغير في حقوق الملكية (مثل الارتفاع أو الانخفاض الناتج عن إعادة التقييم و بعض فروق العملة و المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الأصول المالية المتاحة للبيع ، والمبالغ المتعلقة بالضريبة الحالية أو المؤجلة ) وحيث إنه من المهم أخذ كافة بنود الإيرادات والمصروفات لتقييم التغير في مركز المنشأة المالي بين تاريخين للميزانية ، لذا فقد تطلب هذا المعيار ضرورة عرض قائمة التغير في حقوق الملكية والتي تلقى الضوء على إجمالي إيرادات ومصروفات المنشأة بما في ذلك تلك الإيرادات والمصروفات التي اعترف بها مباشرة في حقوق الملكية.

-يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ( 1 ) أن يتم إثبات التغيرات في السياسات المحاسبية بأثر رجعي إلا إذا سمح معيار مصرى آخر بخلاف ذلك . وتطلب ذات المعيار أيضاً أن يتم إثبات تصحيح الأخطاء بأثر رجعي إلا إذا كان ذلك غير عملي، ويتم إجراء هذه التسويات بحساب الأرباح (الخسائر) المرحلة إلا إذا تطلب معيار محاسبي آخر إثبات هذا الأثر بحساب آخر من

حسابات حقوق الملكية . وقد تتطلب بعض المعايير المحاسبية المصرية الأخرى إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن فائض أو عجز إعادة التقييم وبعض فروق تقييم العملات الأجنبية مباشرة كتغير فى حقوق الملكية مثلها مثل التعاملات الرأسمالية والتوزيعات لأصحاب حقوق الملكية بالمنشأة . وحيث إنه من المهم أخذ كل الأرباح والخسائر فى الاعتبار عند تقييم التغير فى المركز المالى للمنشأة بين تاريخي الميزانيتين المتتاليتين ، فإن هذا المعيار يتطلب إعداد قائمة ضمن القوائم المالية تظهر إجمالى الأرباح والخسائر للمنشأة متضمنة أيضاً البنود التي تم إدراجها مباشرة فى حقوق الملكية

-المراجع :

1- المعيار المحاسبي الدولي رقم 1

2- - المعيار المحاسبي المصري رقم (5)

3-:https://accdiscussion.com/acc16320.html